

الفصل التاسع

الوفد في الحكم - عودة الحكم المطلق

سياسة الوفد في الأهداف الوطنية

كان الوفد يعيب على الوزارات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية أنها لم تحقق الجلاء عن الوادى ولا الوحدة بين مصر والسودان، وكان يوهم البسطاء أن إبعاده عن الحكم معطل للجلاء، وأن عودته إليه تنجزه وتحققه، وألقى في روع الجماهير الساذجة أن إقصاءه عن الحكم إنما هو مؤامرة مقصود منها الحيلولة دون تحقيق أهداف البلاد الوطنية.

١٠. كان الوفد يعارض في عقد معاهدة مع بريطانيا، ويعلن استنكاره لمبدأ التحالف معها، وينادى بأن لا محالفة ولا معاهدة اكتفاءً بميثاق سان فرانسيسكو، ويأخذ على الحكومة المفاوضة في عقد معاهدة مع بريطانيا قبل إتمام الجلاء.

فلما ولى الحكم تهافت على المفاوضة حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة. أعلن النحاس في خطاب العرش الذى ألقاه يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته «لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاهم لىتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء». ومرت الأيام والشهور ولم يتحقق جلاء، ولا صينت الوحدة من كل عبث واعتداء، بل استفحل الاحتلال في عهد هذه الوزارة، وتضاعف عدد الجنود البريطانية المحتلة لمنطقة قناة السويس، وزيدت المنشآت الحربية فيها، وترادف عدوان الإنجليز على وحدة الوادى في السودان، وازدادت حالة البلاد السياسية سوءاً، فإن اللطحات التى أصابتها في عهد وزارة الوفد لم تصب بها في عهود الوزارات الماضية، ولعل بريطانيا رحبت بعودة الوفد إلى الحكم بل

ساهمت في هذه العودة لتكيل الضربات الأليمة لمصر في عهد الوزارة التي قيل عنها إنما تمثل الشعب، لكي يكون عدوانها موضع السكوت والإقرار الضمني من الشعب..

جاء المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر في يناير سنة ١٩٥٠ في طريقه إلى لندن عقب حضوره مؤتمر الكومنولث، وقابل النحاس، ولم يبد منه أى استعداد للاستجابة إلى مطالب مصر القومية، ومع ذلك قوبل بالحفاوة والود، والمجاملة والتكريم، ووصفه الوفديون بأنه صديق مصر الحميم، ولم يطالبه النحاس بمطالب مصر في الجلاء، ولم يذكره على الأقل بأنه هو نفسه قد حدّد للجلاء عن الأراضي المصرية موعدًا كان ينتهى في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وجاء المرشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطاني إلى مصر أيضا في مايو سنة ١٩٥٠، وصارح النحاس وصلاح الدين بعدم إمكان الجلاء، ومع ذلك ظلت الوزارة تنشر روح التفاؤل، وتضفى على بريطانيا صفة الود والرغبة في التفاهم.

وصارح الإنجليز النحاس وشيعته المرة بعد المرة في مباحثاتهم أو مفاوضاتهم أنهم لا يجلبون عن منطقة القناة ولا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان، ومع ذلك فإنهم مضوا في مجاملتهم ومسالمتهم والتودّد إليهم، وجعلوا باب التفاهم مفتوحًا بينهم، كل ذلك لأن القضية الوطنية لا تهمّ النحاس وشيعته، مثلما يهمهم الاطمئنان إلى بقائهم في الحكم، والبقاء في الحكم يقتضى في نظرهم اجتناب الأزمات السياسية، والبعد عن الاحتكاك والتصادم، ولا بأس عليهم بين آن وآخر أن يلهو الشعب بعبارات براقة وكلمات جوفاء لا تقدم في الأمر ولا تؤخر، بل تكون بمثابة تخدير للأعصاب وتضليل للأفهام.

إن سياسة الوزارة الوفدية من الأهداف القومية هي إهمال القضية الوطنية، وإضاعة الوقت في مجاملات ومباحثات، وتبادل الرسائل والمذكرات، والبعد عن كل جهاد أو عمل إيجابى يحقق الاستقلال أو يزحزح الاحتلال

عن مكانه، أو يرد اعتداءاته المتوالية في مصر والسودان، والاكتفاء بتصريحات وأحاديث أو خطب منبرية تلقى بين آن وآخر يعلنون فيها تمسكهم بالجلء والوحدة سترًا لموقف الاستخذاء الذى يقفونه من الإنجليز، وصارت هذه السياسة مسرحية محزنة يتمثل فيها الضعف والاستخذاء وإقرار الأمر الواقع أمام الإنجليز والخداع والتغريير ونقض العهود والمواثيق أمام المصريين، وكأن الأهداف القومية هي أن يتولى الوفديون الحكم فحسب.

وليس أضرّ بالبلاد من هذه السياسة، فلقد كان من نتائجها أن تراجعت القضية الوطنية في عهدهم، وخيم عليها الركود والجمود، وصارت موضع الاستخفاف والزراية في نظر الإنجليز والدول؛ لأن المقاومة والجهاد هما السبيل إلى كسب احترام الخصوم والأصدقاء على السواء، أما سياسة الاستسلام واستجداء المفاوضات، واجتناب الأزمات، والتأجيل والتسويق، فهي سياسة مدمرة، تغرى الإنجليز بالإمعان في عدوانهم، والتهادى في طغيانهم، ثم إنها تصعف النفوس وتفسد معنوياتها، وتروضها على قبول المذلة والهوان. ومن عجب أن تأتى هذه النتائج على يد الهيئة التى طالما تبجّحت وأدّعت أنها هي وحدها حاملة لواء الجهاد، وأنها هي وحدها التى اصطفاه الله للذود عن الاستقلال وتحقيق مطالب البلاد، وأن من عداها معطل لهذا الاستقلال، وها هي ذى الأيام قد برهنت على فساد ما يدعون، وبطلان ما يرجفون.

لقد كنا نرجو أن يتحقق ما أرجفوا به، ويتم الجلء والوحدة على أيديهم، فنكون لهم أول الشاكرين، ولكن الحوادث قد أثبتت أن قضية الجلء والوحدة في نظرهم لا وزن لها بإزاء بقائهم في الحكم، وما يمثل هذا الخداع والتضليل تنهض الأمم وتحقق أهدافها، بل هو السبيل إلى إغراء الطامعين بها واستخفاف المستعمرين بحقوقها.

لقد كان المستر بيفن يعزو إخفاق مفاوضات سنة ١٩٤٦ إلى أن الوزارة التى كانت تتولاها هي وزارة أقلييات، فلما جاءت وزارة النحاس التى وصفوها بأنها وزارة الأغلبية، لم يتحقق شيء من الأهداف القومية، بل تراجعت

القضية الوطنية في عهدها تراجعاً محزناً، ورجع الإنجليز عن بعض ما سلّموا به من قبل، وتراءى الفشل والإخفاق في سياسة الوفد، فلا جلاء ولا وعد بالجلاء، بل نُذِرُ بالبقاء، ولا وحدة بين مصر والسودان، بل تفاقم لسياسة الفصل بينهما، وعمل على تمزيق شملهما.

سياسة الوفد الداخلية إخلافه عهوده في مكافحة الغلاء

أخلف الوفد عهوده في مكافحة الغلاء، بعد أن ملأ الوفديون الدنيا وعوداً بأنهم سييسرون للشعب إذا عادوا للحكم أسباب الرخاء، ورغد العيش، وبعد أن كانوا يحملون الحملات الشعواء على الوزارات السابقة، وينسبون إليها اشتداد الغلاء، فلما جاءوا إلى الحكم تفاقم الغلاء في عهدهم، وكان للمالأتهم الإقطاعيين والرأسماليين الأثر الأكبر في اشتداد الغلاء على أيديهم.

لم تعمل وزارتهم عملاً مجدياً في الحدّ من موجة الغلاء، بل كان في تصرفاتها ما زاد في تفاقمه، كترجيحها كفة الرأسماليين على جمهرة المستهلكين، وتهاونها في تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة والمحظوظين، وإهمالها المشروعات التي تزيد من الإنتاج القومي في المواد اللازمة لتموين الشعب، وتشجيع الوسطاء من أسياعها والمقرّبين إليها على الاتجار في هذه المواد، مما أدّى إلى ارتفاع أسعارها، ثم تهريب كميات منها إلى الخارج حتى إلى إسرائيل، ورفع الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج، فارتفعت أسعارها في الداخل، وقد اصطلت الطبقات المتوسطة والفقيرة بنار هذا الغلاء، وكان معظم عمل الوزارة اختراع الأسباب الباطلة لتضليل الناس بأنه ارتفاع طبيعي، وليس هذا وذاك من مكافحة الغلاء في شيء.

الاستثناءات الجديدة وإعادة الاستثناءات القديمة

عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية في الاستثناءات في التعيينات والترقيات والعلاوات، تغدقها على المحاسبين والأنصار، والأقارب والأصهار،

ولم تكف بالاستثناءات الجديدة، بل أمعت في المحسوبة، فأعادت الاستثناءات القديمة التي صدرت عن الوزارة الوفدية السابقة سنة ١٩٤٢-١٩٤٤ وألغتها وزارة أحمد ماهر.

وكان الظن أن تتورّع وزارة الوفد عن إعادة الاستثناءات القديمة، وتكفّ عن سياسة الاستثناءات عامة، ولكنها جمعت بين المنكرين، وهذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل في دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخي في نفوس الموظفين عامة؛ إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة في معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب ويقل إنتاجهم في العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد بإعادة الاستثناءات القديمة، والإيغال في الاستثناءات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التي انقضت من يوم إلغائها في سنة ١٩٤٥ حتى إعادة إعادتها في سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق نيفاً و ١٠٠٠٠٠ جنيه، ونال كل موظف أعيدت له استثناءاته من فروق الاستثناءات مبالغ جسيمة بلغت في كثير من الحالات عدة آلاف من الجنيهات للموظف الواحد، فكانت هذه المبالغ بمثابة مكافآت غير مشروعة، عن استثناءات غير مشروعة، وفي هذا منتهى الاستهتار بأموال الخزانة العامة بالحياة الإدارى وبالعدالة والنزاهة.

اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

بدأت هذه الوزارة سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله؛ إذ طلبت في أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيراً حزبياً.

وتلك لعمري حجة واهية؛ لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيراً ما عينت في مناصب القضاء من كانوا ينتمون إلى الوفد، ولم يلق هذا التعيين اعتراضاً لا من القانون ولا من العرف، ولا غضاضة في إسناد أى منصب قضائى كبير

إلى وزير أو سياسى سابق، ما دام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة.

ولكن السبب الحقيقى لتحدى رئيس مجلس الدولة ومحاوله إقصائه عن منصبه، أن الوزارة أرادت أن تعين فى مكانه أحد أشياءها تمهيداً لتغلغل الوفدية فى هذا الحصن الأشم الذى يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات، والذى ينبغى أن يكون حرماً آمناً بعيد الصلة بالسلطات جميعاً، لكى يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير فى رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكام وحيف الحكومات.

ولقد كانت الوزارة جادة فى إخراج السنهورى رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء، ولم يقفها عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشارى المجلس مع رئيسه واستنكار الرأى العام لموقفها منه، فإن الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قراراً أعلنت فيه «أن فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل».

كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ فى الحد من طغيان الحكومة، وقابل الرأى العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسنهورى لم يكن له الأثر الذى تبغيه، فقد سكتت على مضض وعدلت مؤقتاً عن العبث باستقلال مجلس الدولة.

اعتداء آخر على استقلال القضاء

إقصاء النائب العام عن منصبه

وتجدد اعتداء الوزارة على استقلال القضاء في مايو سنة ١٩٥١ بإقصاء النائب العام محمد محمود عزمى بك عن منصبه جزاءً له على مسلكه في تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة للجيش؛ إذ تناول التحقيق بعض موظفى السراى أو بعض المنتمين إليهم، ومع أن هذا لتحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام عن منصبه لمجرد أن وقفهم وقتاً ما موقف الاتهام.

وقع هذا الإقصاء بطريقة تنطوى على عدوان على استقلال القضاء، وعلى سير العدالة، فقد قرر مجلس الوزراء نقل النائب العام إلى منصب آخر دون منصبه منزلة ومكانة، فاضطر إلى طلب إحالته إلى المعاش، وسرعان ما أجيب إلى طلبه.

ولا ريب أن مسلك الوزارة حيال النائب العام إنما كان اعتداءً خطيراً على استقلال النيابة، والنيابة العامة هى إحدى الهيئات القضائية الكبرى التى لها صلات وثيقة بحريات الأفراد وحقوقهم، وأمنهم وسلامتهم، وهى القوامة على هذه الحقوق والحريات، وبخاصة فى مراحل التحقيق، ولا تستطيع أن تؤدى مهمتها السامية إذا تدخلت السلطة التنفيذية فى شئونها واعتدت على استقلالها بطريق التهديد والإرهاب، وما من شك فى إن إقصاء النائب العام عن منصبه فى صدد تحقيقات كان يجريها فى قضية هامة كقضية أسلحة الجيش هو إرهاب لهذه الهيئة جميعها وتأثير على سير العدالة، لا فى هذه القضية فحسب، بل فى كل القضايا الهامة وغير الهامة؛ لأنه جاء بمثابة عقاب للنائب العام على مسلك لم ترض عنه الوزارة.

فأين استقلال القضاء والنيابة وأين إحترام القضاء فى عمل ينطوى فى ذاته على تلميح للقضاء فى قضية كبرى لم يفصل فيها بعد؟ وأين اطمئنان هيئة

النيابة إلى استقلالها وتحريرها الحق والعدل في تحقیقاتها مع هذا التهديد البالغ والتدخل السافر؟

لقد كان الأجدر بكرامة القضاء والنيابة معاً أن تدع الوزارة للقضاء أن يقول كلمته الفاصلة في تحقیقات النيابة، أما أن تسبق أحكام القضاء بكلمتها وتبادر إلى فصل النائب العام من منصبه، فهذا لعمري عدوان صارخ على النيابة وعلى القضاء معاً، وهو عدوان لا يمكن أن يتفق مع الاحترام الواجب للعدالة وصيانة قدسية القضاء واستقلاله.

الاعتداء على حرية الصحافة

وأمنت الوزارة في الاعتداء على حرية الصحافة، فصادرت كثيراً من الصحف لأوهى الأسباب، وتعقبت على الأخصّ صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للمحاكمة، وصادرت صحفاً معتدلة مستقلة لم تسبق مصادراتها في أى عهد من العهود.

وكان يجب على الوزارة التي تدعى أنها تمثل أغلبية الشعب أن تكون أكثر رعاية لحرية الصحافة؛ لأنه إذا كانت الأغلبية معها فعم تخشى من إطلاق حرية الصحافة في التعبير عن آرائها مهما كان فيها من مهاجمة للحكومة في تصرفاتها أو انتقاد لأعمالها؟

الحق أن ضيق وزارة الوفد بالمعارضة داخل البرلمان وتدابيرها في إقصاء المعارضة والمعارضين عن مجلس الشيوخ والنواب قد امتد إلى المعارضة خارج البرلمان، فضاق صدرها بالصحافة المعارضة وتعقبتها بمختلف وسائل الاضطهاد والتنكيل، ولم تكتف باستخدام القيود والنصوص التي تزخر بها التشريعات الحالية المقيدة للحرية، بل شرعت في يولييه سنة ١٩٥١ في وضع تشريعات أخرى فيها ما فيها من الحجر والتضييق على حرية الكتابة وإطلاق يد الوزارة في إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بغير محاكمة، وأوعزت إلى أحد أشياعها من النواب بالتقدم بهذه التشريعات إلى البرلمان، وكادت تنفذ لولا

المعركة التي أثارها الصحافة الحرة ضد هذه التشريعات واستنكار الرأى العام لها، وانتهت المعركة مؤقتاً بسحبها والعدول عنها.

إفساد أداة الحكم

أقامت هذه الوزارة حكماً حزبياً فاسداً، لا نزاهة فيه ولا استقامة، فالوفديون هم المميزون في ظل هذا الحكم، وليس هذا من الحكم القومى العادل فى شىء.

إن الحكم القومى قد يصح أن تتولاه وزارة حزبية، ومن قواعده أن تعدل الحكومة الحزبية بين المواطنين، وتساوى بينهم فى الحقوق والمزايا والواجبات، كما هو الحال فى البلاد الديمقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة، أما الحكم الحزبى الذى أقامه الوفد فلا عدل فيه ولا استقامة، والتعليات التى تملها الوزارة على حكام الأقاليم ورؤساء المصالح والدواوين تقضى بأن لا يعدلوا بين المواطنين، بل عليهم أن يلبوا طلبات الوفديين دون سواهم، وبخاصة الشيوخ والنواب منهم، مهما كان فيها من ظلم لغيرهم أو إخلال بالنزاهة والاستقامة أو زلزلة للعدل فى معاملة المواطنين.

وقليل من الحكام والموظفين أو رؤساء المصالح من يهمل هذه التعليات ويراعى صوت العدل والضمير فى تصرفاته، وفى الغالب يكونون فى هذه الحالة عرضة للاضطهاد والتنكيل أو الحرمان من حقوقهم فى الدرجات والترقيات.

استغلال النفوذ والصفقات المريبة

واتسم حكم الوفد باستغلال زعمائه وأشياعه نفوذهم فى الحكومة للإثراء غير المشروع، وقد ظهر الثراء الفاحش على المحظوظين والمقربين وعائلاتهم وذويهم.

وصار عمل معظم شيوخ الوفد ونوابه بعد أن نبذوا واجبهم الدستورى فى الرقابة على الحكومة هو الوساطة لأنفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المريبة والتصرفات غير السليمة فى مختلف فروع الحكومة، وغالباً

ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوفة في الكثير من المناطق الانتخابية، حتى صارت منازل كثيرين من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطات المأجورة، وفي هذا ما فيه من إفساد لأداة الحكم وتقويض لصرح الاستقامة والنزاهة.

وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى، فحدث تلاعب كبير في سوق القطن اشترك فيه بعض المتصلين برئيس الوزارة والوزراء، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة من وطنيين وأجانب، وصارت أحاديث الناس في مجالسهم، وموضع أسفهم وسخطهم؛ إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراءً فاحشاً غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار، ورأوا من مظاهر التلاعب أن القطن الأشموني وهو القطن قصير التيلة صار ثمنه وقتاً ما ضعف ثمن القطن الطويل التيلة (الكرنك)، وهو أمر لم يسبق حدوثه من قبل، ولم يكن هذا العبث ليحدث لولا تلاعب هؤلاء المضاربين والمحتررين معتمدين على صلتهم بالحكومة.

وانغمس المحظوظون من الوفديين وغيرهم في صفقات التموين والمقاولات، والتوريدات والمشتريات، والاستيراد والتصدير، والاستئجار والتأجير، والبيع والشراء، واغتصاب أملاك الحكومة، وما إلى ذلك، ورأوا من معاونة الحكومة لهم ما سهل لهم الاستحواذ على هذه المغانم أو المشاركة فيها بأسماء مستعارة، حتى كأن الحكومة صارت مغنماً هؤلاء القوم، يدر عليهم المال من غير حله.

إهمال المشروعات الإنتاجية

وإلى جانب إفساد أداة الحكم، فإن وزارة الوفد أهملت المشروعات الإنتاجية التي تزيد من الدخل القومي، فهي تبذل الأموال بسخاء في المشروعات الإنفاقية والكمالية التي تبتلع الملايين من الجنيهات، أما المشروعات الإنتاجية التي تزيد من ثروة البلاد في الزراعة والصناعة فإنها لا تجتهد أية عناية جدية.

فهى قد عطلت مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، ومشروع توسيع معمل التكرير فى السويس.

ولم تعمل شيئاً فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة مع اطراد الزيادة فى عدد السكان، ولا فى تفريغ أزمة المساكن بإنشاء مجموعات من المساكن الجديدة على أراضى البناء المملوكة للحكومة، ولا فى زيادة المنشآت الصناعية التى تنمى ثروة البلاد وأهلها، ولا فى توفير الإنتاج توفيراً يؤدى إلى هبوط الأسعار.

وليس ممكناً للريوس المشغولة باستغلال النفوذ والثراء غير المشروع أن تجد متسعاً من الوقت أو من سلامة المنطق أو خلوص النية لوضع البرامج الواسعة المدى فى الإنتاج والتعمير وزيادة الدخل القومى وتوفير الرخاء للشعب وتنفيذ هذه البرامج بروح الهمة والنزاهة والاستقامة ورعاية المصلحة العامة، وقديماً قالوا:

ومكلف الأيام ضد طباعها متطلب فى الماء جذوة نار

الارتجال والدعاية

وتعنى الوزارة أكثر ما تعنى بالمشروعات البراقة، تقررها وتنفذها بطريقة مرتجلة لا تؤدى إلى الفائدة المقصودة منها؛ لأنها ليست موضع دراسة جدية بل هى أقرب أن تكون وسيلة للدعاية فحسب.

خذ لذلك مثلاً مشروع مجانية التعليم الثانوى والفنى، لقد أعلنه النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٥٠، وتبين مع الزمن أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون دعاية للوفد من ناحية، وإفساداً للتعليم من ناحية أخرى.

فالمجانية كانت مقررة قبل تأليف وزارة النحاس، إذ كانت حقاً فى التعليم الثانوى لكل طالب حصل على ستين فى المائة من الدرجات، وكان التعليم المتوسط بالمجان لكل طالب لم يحصل على هذه النسبة.

أما إطلاق المجانية في التعليم الثانوى من هذا القيد فلا يقصد منه إلا الدعاية للوفد، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد، وإذ أنه يصرف التلاميذ عن أن يحوزوا بجدهم واجتهادهم الستين في المائة التي كانت مشروطة للمجانية، وفيه تبعاً لذلك هبوط لمستوى التعليم.

كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون الاستعداد الكافى له من المدرسين الأكفاء والأماكن الصالحة يؤدى إلى حشر الطلبة في الفصل الواحد بأكثر مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية، وبالتالي إلى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم، وقد حدث فعلاً أن زادت الوزارة عدد التلاميذ في كل فصل عن الحد الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح، مما جعل المدرسين لا يستطيعون أن يؤدوا واجبهم في تعليم تلاميذهم، وتبين أن المستوى العلمى والخلقى لهؤلاء التلاميذ قد هبط عما كان عليه، فهذا النظام أدى إلى انحطاط مستوى التعليم الثانوى ويؤدى تبعاً لذلك إلى انحطاط مستوى التعليم الجامعى، ويرجع بالتعليم والأخلاق جميعاً إلى الوراء.

على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى الذى كان بالمجان من قبل، وفى هذا ولا ريب إضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعى والزراعى فيها، ولكن لا بأس فى نظر الوفد من كل هذه العواقب السيئة إلى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بأنها قررت جعل التعليم الثانوى جميعه بالمجان، فى حين أنه لم يتقرر فى أرقى البلاد كإنجلترا وأمريكا إذ توجد فيها مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات.

بعض حوادث هامة

استقالة حسين سرى من رئاسة الديوان الملكى

(أبريل سنة ١٩٥٠)

فى أوائل أبريل سنة ١٩٥٠ رفع حسين سرى باشا إلى جلالة الملك استقالته من رئاسة الديوان الملكى، وبنائها على حالته الصحية، وقبل

الملك استقالته، وأصدر أمراً ملكياً بأن يقوم حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكي بأعمال رئاسة الديوان «إلى حين صدور أمر آخر».

وقد قوبلت استقالة سرى باشا بشيء من الدهشة، لأنها لم تكن لها مقدمات وأسباب ظاهرة، ولم يكن يبدو عليه اعتلال في صحته، حتى تكون الأسباب الصحية هي علة استقالته، وبقي أمر هذه الاستقالة سرّاً لا تعرف حقيقته.

وقابل الوفد استقالة حسين سرى بالجمود وعدم الاكتراث، وعدّ تعيين رئيس الديوان الملكي من شئون جلالة الملك الشخصية، وهذه وجهة نظر جديدة للوفد تخالف وجهة نظره سنة ١٩٢٤ في عهد وزارة سعد (ج ١ ص ١٨١ طبعة سابقة)، وتخالف ما سبق لوزارة النحاس الأولى سنة ١٩٣٦ من تقرير إنشاء وزارة للقصر.

الانتخابات البريطانية

(فبراير سنة ١٩٥٠)

جرت الانتخابات العامة البريطانية لمجلس العموم (النواب) في موعدها (فبراير سنة ١٩٥٠)، وفاز فيها حزب العمال، بالأغلبية، وإن كانت أقلّ من التي نالوها في انتخابات سنة ١٩٤٥، فقد ظفروا بـ ٣١٤ مقعداً في حين كان لهم في انتخابات سنة ١٩٤٥ - ٣٨٣.

ونال حزب المحافظين ٢٩٠ مقعداً وكان لهم في انتخابات سنة ١٩٤٥ - ١٩١ مقعداً، ونال الأحرار ثمانية مقاعد وكان لهم سنة ١٩٤٥ - ١٤ مقعداً، ولم يفز أحد من الشيوعيين وكان لهم سنة ١٩٤٥ مقعدان.

وتجلى في هذه الانتخابات استمرار تأييد أغلبية الشعب البريطاني للسياسة الاشتراكية التي ينفذها حزب العمال، وبقيت وزارة المستر أتلى تتولى الحكم.

تعيين السير رالف ستيفنسن سفيراً لبريطانيا في مصر (أبريل سنة ١٩٥٠)

في شهر أبريل سنة ١٩٥٠ عين السير رالف ستيفنسن سفيراً لبريطانيا في مصر خلفاً للسير رونالد كامبل، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير في السياسة البريطانية سوى أنه أكثر صراحة من السفير السابق في استبعاد فكرة الجلاء التي كانت تتردد من قبل في تصريحات الرجال الرسميين في بريطانيا.

ومما يذكر في صدد هذا التغيير أن النحاس أقام في داره حفلة كبرى للسير رونالد كامبل لمناسبة انتهاء مدة خدمته، أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، ووصفته الصحف الوفدية بأنه صديق مصر الحميم، وهذا من المظاهر المخجلة لتراجع الروح الوطنية في عهد وزارة الوفد.

رفع الأحكام العرفية

في شهر مايو سنة ١٩٥٠ نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي صدر بعد موافقة البرلمان، وبدأ تنفيذه من يوم العمل به، أى من أول مايو، تاريخ نشره في «الوقائع المصرية»، وقد قضى برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر فتستمر الأحكام العرفية فيهما لمدة لا تتجاوز سنة، وقضى أيضاً باستمرار العمل بهذه الأحكام لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به بالنسبة لبعض الأوامر العسكرية ومنها الأمر الصادر بحل جمعية الإخوان المسلمين إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات، وقضى كذلك باستبقاء الرقابة لمدة غير محدودة على الرسائل البريدية، والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج، ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية إنما رفعت رفعا جزئيا.

الخطبة الملكية

(١١ فبراير سنة ١٩٥١)

في يوم الأحد ١١ فبراير سنة ١٩٥١ - يوم عيد ميلاد جلالة الملك السعيد - أعلن الديوان الملكي نبأ خطبة الملك على سبيل بيت المجد والشرف الآنسة (جلالة الملكة) ناريمان صادق، وأذاع لهذه المناسبة البلاغ الآتي:

«بعد حمد الله والشكر له، يسرّ ديوان جلالة الملك أن يزف إلى الشعب المصرى الكريم، بشرى خطبة مليكه الذى وهب له قلبه وحبه، ففي هذا اليوم السعيد، يوم عيد ميلاده المجيد، الذى يتنفس بالنعيم، ويتدفق بالخير العميم، تمت بتوفيق الله خطبة الملك المحبوب، على سبيل بيت المجد والشرف، الآنسة ناريمان هانم كريمة المرحوم حسين فهمى صادق بك ابن المرحوم على صادق بك ابن المرحوم محمد صادق باشا، والديوان، إذ يعلن نبأ هذه الخطبة الموافقة التى اتجه إليها الفاروق العظيم شاكرًا لله أنعمه، يدعو العلى القدير، أن يمدّ له لحظات العناية، ويوثق له أسباب التوفيق والسعادة، ويجعل من هذه الخطبة المباركة إشراقة الأمل الباسم، لمصر العزيزة، وللأسرة العلوية الكريمة».

وقد استقبلت الأمة نبأ هذه الخطبة بالبشر والابتهاج العظيم.

هذا، ومحمد صادق باشا (جد جلالة الملكة الأعلى) هو من نوابغ علماء الهندسة والفنون الحربية فى عهد الخديو إسماعيل، وقد ترجمنا له فى كتاب (عصر إسماعيل) الذى أخرجناه سنة ١٩٣٢. وقلنا عنه ما يلى: هو من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المنشأة فى عهد محمد على، ومن أعضاء البعثة الخامسة، عاد من البعثة مهندسًا، وانتظم ضابطًا فى سلك الجيش، وهو الذى رافق سعيد باشا (والى مصر) فى رحلته بالحجاز. وعين مفتشًا لمصلحة المساحة برأسه استون باشا، وله مباحث قيمة فى مجلة الجمعية الجغرافية، توفى سنة ١٩٠٢.

القران الملكى

(٦ مايو سنة ١٩٥١)

فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٦ مايو سنة ١٩٥١ تم عقد قران الملك بجلالة الملكة ناريمان، وذلك بقصر القبة العامر، حيث تولى الملك بنفسه عقد زواجه على الملكة. وناب عن جلالتها فى العقد عمها محمد على صادق بك وزير مصر المفوض فى هولندا، وكان شاهدا العقد عبداللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ومحمد حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة وتولى صيغة العقد الشرعى الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم سالم بك رئيس المحكمة العليا الشرعية، وأطلق واحد ومائة مدفع إيداناً بإتمام العقد المبارك.

وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر انتقلت الملكة من قصرها بمصر الجديدة إلى قصر عابدين حيث استقبلها جلالة الملك، وفى الساعة الخامسة والنصف مساء أقيم لهذه المناسبة السعيدة حفل استقبال فخم بقصر عابدين. وشاركت البلاد البيت المالك فى الابتهاج بهذا القران السعيد، وأظهرت الأمة من شعور الغبطة والولاء ما زاد الصلة توثقاً بين الأمة والعرش.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية

(مارس سنة ١٩٥١)

أذاعت وزارة المالية فى شهر مارس سنة ١٩٥١ بياناً بنتيجة المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى شأن الأرصدة الإسترلينية وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية:

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الإسترلينية وفقاً للتدابير التى اتفق عليها، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه إسترليني بمجرد التوقيع على الاتفاق، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول إلى دولارات، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أول

يناير سنة ١٩٥٢، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتباراً من سنة ١٩٥١ وذلك (في حدود ٣٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية في الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع بالإسترليني - من الحساب رقم ١ - في حدود ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانئ المصرية لمدة عشر سنوات تبتدئ من ١٩٥١.

ولم يدخل هذا الاتفاق بعد في دور التنفيذ.

عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد

إننا إذ جعلنا عنوان هذا الفصل (عودة الحكم المطلق) إنما نعني ما نقول، فالنظام الذي يتبعه الوفد في تطبيق الدستور قد أنشأ حكماً مطلقاً لا يمت إلى الدستور بأية صلة، اللهم إلا في بعض ظواهر وأشكال من المصطلحات البرلمانية، اقتبس الوفد بعض أسائها، دون حقائقتها ومسمياتها.

مظاهر الحكم المطلق

إن معنى الدستور ومعنى الديمقراطية أن تكون الهيئة التي تحكم البلاد وكيلة عن الشعب، يختارها بملء حريته واختياره، ولكن الوفد قد انتحل لنفسه صفة الوصاية على هذا الشعب، لا الوكالة عنه.

وصاية لا وكالة

والوصاية صفة الحاكم المستبد الذي لا يبغي أن يدع للشعب حرية الاختيار وحرية الرأي والعقيدة، فالوفد قد استلب من سواد الشعب حقه في حرية اختيار نوابه وشيوخه، وعوّده أن يتنازل له عن هذا الحق الذي هو لبّ الدستور وأساسه، وفرض على الناخبين في أرجاء البلاد أساءة معينة تدين له بالطاعة العمياء ليكونوا ممثلهم في مجلسي البرلمان.

استلاب حق الشعب فى الاختيار

أما كيف استلب الوفد من الأمة حق الاختيار، فلأنه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب - وهى مع الأسف لا تزال لها الأغلبية العددية - فألقى فى روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين، وأنه بوصفه الهيئة التى لها الوصاية على الشعب له أن يفرض على ناخبى كل دائرة الاسم الذى يختاره هو، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية، جعلها الوفد أساساً لوصايته المنتحلة.

والشعوذة، سواء كانت دينية أو سياسية، تفشو أكثر ما تفشو فى الطبقات الأمية من الشعب، لأن الجهالة تحجب عنها نور الحقيقة ونسيم الحرية، ومن السهل على الزعماء المضللين أن يدخلوا فى أذهان الجهلاء الأميين ما شاءوا من الآراء والتوجيهات الفاسدة، ومن سوء حظ البلاد أن سيطر على الجهلاء والأميين فيها هيئة لا تبذل لهم النصيح والإرشاد، بل تبذر فيهم بذور الضلال والفساد، وقد عودتهم من طريق الشعوذة أن لا يتولوا اختيار ممثليهم فى البرلمان، بل عليهم أن ينتظروا من يفرضه عليهم الوفد ممثلاً لهم، وهكذا عود الوفد الجهلاء أو علمهم أن يتنازلوا له عن حق الاختيار الذى خوله لهم الدستور.

فطبقة الجهلاء والأميين هم الأساس الأول الذى أقام عليه الوفد وصايته المنتحلة، واجتمع إلى هذه الطبقة أقلية من الأعيان ومحترفى المهن الحرة، لم ينظر معظمهم إلى الحياة النيابية كأداة للرقابة على الحكومة وإصلاح شئون البلاد، بل اعتبروها وسيلة للانتفاع والوجاهة فحسب، ودفعهم حب التطلع إلى البرلمان إلى التماس ترشيح الوفد لكى يجدوا الحظوة عند الجهلاء والأميين، وهم كما أسلفنا أصحاب الأغلبية العددية.

فالشعوذة السياسية التى روجها الوفد فى طبقة الأميين، هى إذن أساس النظام الانتخابى الذى رسمه لكى يصل إلى الحكم، وهو أساس لا نظير له فى

البلاد المتحضرة، لأن الهيئات التي تتولى فيها توجيه الشعب والنهوض به تربأ بنفسها أن تتخذ من جهالة الجهلاء وسيلة للتغريب والتضليل وانتحال صفة الوصاية على الأمة، تلك الوصاية التي تتنافى بداهة مع روح الدستور والديمقراطية.

شروط عضوية البرلمان في نظر الوفد

أما كيف يعين الوفد نواب البلاد وشيوخها في ظل هذا النظام، ويفرض أسماؤهم على جمهرة الأميين، فذلك أنه يشترط فيهم الخضوع لأوامره، وإلغاء عقولهم وضائرتهم، ليكونوا على الدوام رهن إشارته، في كل اتجاه يريده، داخل البرلمان وخارجه، وهو من أجل ذلك يدقق في الاختيار لكي يتحقق من توافر هذه الشروط فيمن يلتزمون ترشيحه.

واستطاع الوفد بهذه الطريقة الملتوية أن يربى في الشعب ملكة الخضوع والاستسلام، مبتدئاً بالأميين الذين لا يسهل عليهم تمييز الصالح من غير الصالح، ولا الحق من الباطل، ولا الرشد من الضلال، ومثنيًا ببضع مئتين، من الوصوليين الذين رضوا أن يلغوا عقولهم وضائرتهم، ويسيروا في ركب الجهالة والشعوذة السياسية لكي يصلوا إلى المراكز النيابية.

انعدام الرقابة البرلمانية

وغنى عن البيان أن الذين يعينهم الوفد تعييناً بهذه الطريقة المنافية لروح الدستور، لا يمكن أن يؤدوا واجباتهم في النيابة، وأخصها مراقبة الوزارة والوزراء، ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم، فإنهم وقد عينهم الوفد نواباً أو شيوخاً لا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعل غايتهم المصلحة العامة، وإنما يلتزمون رضا الوفد عنهم.

وإذا كان من المستحيل بداهة على الموظفين الحكوميين أن يراقبوا وزراءهم ورؤساءهم في المصالح والدواوين، فمن المستحيل أيضاً أن تراقب جمهرة الوفديين وزراءهم، بل هم أكثر خضوعاً لهم من أولئك الموظفين، لأن النظام

الوفدى قد جعلهم موظفين برلمانيين فى حكومة الوفد.

فحكم الوفد هو فى أساسه وكيانه حكم مطلق، تنحصر السلطة فيه فى بضعة نفر الذين سيطروا عليه، يفرضون إرادتهم على من عينوهم من النواب والشيوخ، الذين لا عمل لهم إلا السير فى ركاب هذا نفر من المستبدين، لكى يضمنوا على الدوام رضاهم وقضاء مصالحهم ولباناتهم على أيديهم.

ويمكن القول بأن الموظفين الرسميين أكثر استقلالاً من هؤلاء الموظفين البرلمانيين، لأن الموظف وإن كان لا يستطيع أن يراقب رؤساءه، إلا أنه محكوم بلوائح وقوانين، تختم عليه أن يسير فى الطريق القويم، وإلا كان مسئولاً عن تصرفاته المالية للاستقامة والزراعة، أما أولئك الموظفون البرلمانيون - النواب والشيوخ - فلا تحكمهم لوائح ولا قوانين، ومن ثم فهم فى تأييدهم للتصرفات الضارة بمصالح البلاد لا يسألون عما يفعلون.

والوزراء الوفديون أنفسهم لا استقلال لهم فى أعمالهم وتصرفاتهم، بل هم خاضعون لأية إشارة تصدر إليهم من رئيس الوفد، أو ممن ينطق باسمه، والنحاس يعاملهم على هذا الأساس، ولا يدع لهم حرية الاضطلاع بأعباء مناصبهم، وهذا ولا ريب من أسباب الفوضى التى انتشرت فى الوزارات والمصالح، وقد بلغ من امتهانه لأشخاص وزرائه أن جردهم حتى من حق الاستقالة، فهم يقالون ولا يستقيلون، وقد عبر عن هذا المعنى بعبارة صريحة وذلك بقوله: «ليس عندى وزراء يستقيلون»، وهى كلمة لم يقلها رئيس وزارة من قبل فى زملائه، وتدل على أن هؤلاء الوزراء وأعضاء البرلمان فى ظل هذا النظام سواسية، فى الخضوع لإشارة الرأس.

وبعبارة أخرى إن أسلوب الوفد فى الحياة النيابية أن يكون الوزراء مسئولين أمام رئيسهم، لا أمام البرلمان، وأن يكون البرلمان نفسه مسئولاً أمام الوزارة، لا أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما يقضى الدستور بذلك.

الانتخابات في عهد الوفدين

وتبدو ظواهر الحكم المطلق أيضًا في طريقة الوفد في الإشراف على الانتخابات عندما يتولى الحكم، فلقد حدث في عهد هذه الوزارة انتخابات تكميلية في بعض الدوائر التي خلت في مجلس النواب، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ في الدوائر التي انتهت مدة عضويتها، فكانت حكومة الوفد مثال الحكومة التي لا تتورع عن ارتكاب كل ضروب الضغط والتهديد والإرهاب والتزوير لإنجاح مرشحها، وانعدمت حرية الانتخاب في هذه الدوائر، حتى صار انتخاب النواب والشيوخ فيها لا يختلف عن تعيين عمدة أو شيخ بلد أو صراف أو ما إلى ذلك.

ومن سخرية القدر أن يقضى على حرية الانتخاب في عهد الوزارة التي كانت تزعم أنها الأمانة على هذه الحرية، فإذا هي حرب عليها متكررة لها. وإذا كانت الحكومة التي تدعى أنها حكومة الشعب تستلب من الشعب إرادته في جوهر الدستور وأساسه وهو الانتخاب، فهذا معناه أنها تعتبر هذا الشعب قطيعاً من الأنعام، لا إرادة له ولا كرامة، وتعامله على هذا الأساس، وليس من جناية على الشعب أفظع من هذه الجناية.

ولقد كان الظن وقد ظفر الوفد بالأغلبية في مجلسي البرلمان أن يتورع عن استلاب حرية الانتخاب في الدوائر التي خلت في عهده، ولكنه الحكم المطلق، يولد في النفوس نزعة التهادى في الاستبداد والطغيان، ومحاربة الحرية أينما وجدت، وبرغم أن الأحزاب المعارضة، توقعاً لهذه النتيجة، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط والإرهاب والتزيف ما لم يحدث مثله في عهد أى وزارة أخرى، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الإشراف على هذه العملية الإجرامية التي خلت من كل معنى للحياة أو الحرية والنزاهة، ففاز مرشحو الحكومة في جميع هذه الدوائر، ولم ينجح واحد من المعارضين أو المستقلين،

وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل الإدارى فى الانتخابات، وأخف وطأة، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦، فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه ما، وتدخل تدخلا هينا فى نصف الدوائر الأخرى، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن يعصف بحرية الانتخابات فى كل الدوائر، وسخر قوات الشر والإجرام لإنجاح مرشحي الحكومة فيها جميعا.

فالبرلمان الذى يتألف على هذه الأوضاع ليس إلا برلمانا صوريا، يتخذ ستارا لحكم مطلق يجمع بين الاستبداد والفساد، وما بهذه الأوضاع تنهض الأمم وترتقى الأخلاق والفضائل وترعى مصالح البلاد.

اضطهاد المعارضة وإقصاؤها عن البرلمان

ومن مظاهر الحكم المطلق اضطهاد الوفد للمعارضة داخل البرلمان، وخارج البرلمان، فالوفد باعتباره هيئة تبغى أن تحكم البلاد حكما مطلقا، لا تطيق وجود معارضة برلمانية، فى حين أن قوام الحكم البرلمانى الاعتراف بالمعارضة كأداة لاستقامة الحياة الدستورية.

يقول الأستاذ هارولد لاسكى أحد أقطاب حزب العمال البريطانى ورئيس لجنته التنفيذية^(١) إن من قواعد الحكم البرلمانى السليم وجود معارضة قوية داخل البرلمان، فإذا ضعفت هذه المعارضة أنهار النظام البرلمانى.

فالمعارضة القوية دعامة ضرورية لأداء مهمة الرقابة البرلمانية على تصرفات الحكومة، تلك الرقابة التى فيها الكفالة لسلامة الحكم ونزاهته.

وإذا كانت المعارضة ضرورية فى البلاد الحريقة فى الحياة البرلمانية كبريطانيا، فأجدر بها أن يعترف بضرورتها فى بلاد لا تزال ناشئة فى نظامها الدستورى، وإذا قضى فيها سبيل المعارضة، فإنها الدستورية تعطل.

بالشلل، وتصبح اسمًا لا وجود له في عالم الواقع والحقيقة، وتفقد الأداة الحكومية عنصر الرقابة، فيستشرى فيها الفساد، ويعم الظلم والطغيان. ولكن الوفد تحقيقًا لنزعة الاستبدادية، وتدعيًا للحكم المطلق، لا يطبق المعارضة داخل البرلمان، ولذلك يتربص بها الظروف والمناسبات لاضطهادها وإقصائها عن مقاعدها، فهو يبدأ بإقصائها في الانتخابات في عهده، ثم إنه في داخل البرلمان يخلق الذرائع لإقصاء أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، ففي الطعون التي تقدم في صحة انتخاب الأعضاء الجدد، يتساهل في الطعون الموجهة ضد الأعضاء الوفديين فيرفضها، ويتلمس أوهى الأسباب لقبول الطعون في الأعضاء المعارضين، فيوعز إلى أشياعه بقبولها وإسقاط العضو المعارض، وبرغم أن النظر في الطعون الانتخابية مسألة تكاد تكون قضائية ومن الواجب على البرلمان أن ينظر فيها نظرة عدل ونزاهة ومساواة، فإن القضاء البرلماني بتأثير الوفد قد أصبح مضرب الأمثال في التحيز والاستخفاف بالعدالة والميل مع الأهواء.

إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ

وقد سفر الوفد في اضطهاد المعارضة وإقصائها عن مجلس الشيوخ، مستهينًا بالدستور وأحكامه، مستجيبًا إلى نزعة الحكم المطلق التي تغفلت في كيانه، وجعلته حربًا على الحرية والشورى.

ففي مايو من سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ مصطفى مرعى سؤالًا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح غامضًا، أحاله إلى استجواب أثار فيه مسألتين هامتين:

أولاهما أن مدير مستشفى المواساة بالاسكندرية الدكتور أحمد محمد النقيب أمر بصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي (السابق)^(٢) للديوان الملكي من أموال التبرعات والإعانات التي جمعت

(٢) استقال من منصبه في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد استقالته.

لمستشفى المواساة، وذكر النقيب تسويغاً لصرف هذا المبلغ أنه مقابل دعاية ونشر خاصين باليانصيب والإعانات.

والمسألة الثانية أن صفقات من الأسلحة والذخائر الفاسدة حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين، وتسلمت إدارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها إلى ذلك، وأن مخالفات ارتكبت في إجراء بعض إصلاحات في بحرية جلالة الملك، وأن رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أبدى في تقريره بعض ملاحظات عن هاتين المسألتين، وعلى نفقات حرب فلسطين عامة، وكان من نتائج إبدائه هذه الملاحظات أن اضطر إلى تقديم استقالته في عهد وزارة النحاس.

وقد شرح الأستاذ مصطفى مرعي هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ، ولقى تأييداً كبيراً من المعارضين ومن الرأي العام، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

كان جواب الوزارة على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة التحقيق أن استصدرت ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ، وأخرجت منه عدداً كبيراً من المعارضين بطريقة تنطوي على اعتداء صارخ على الدستور.

فأول هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا في عهد وزارة حسين سري لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة.

والثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفدين بدل الذين أبطل تعيينهم، والثالث بإسقاط رئاسة محمد حسين هيكلم لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكى العرابي.

وحجة الوزارة في المرسوم الأول أن الشيوخ الذين عينوا في عهد وزارة حسين سري لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ لم يكن يجوز تعيينهم إلا بعد حصول الانتخابات في دوائر من انتهت مدّتهم من الأعضاء المنتخبين، وبالتالي تكون إعادتهم إلى العضوية سنة ١٩٤٤ غير جائزة.

ويكفى للرد على هذه الحجة أن على زكى العرابي نفسه أثبت في مقال له نشر بمجلة القانون والاقتصاد (عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩) أن لا تلازم بين عمليتي التعيين والانتخاب، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقاً على التعيين، قال في هذا الصدد تحت عنوان (عضوية البرلمان) ما يلي:

«ويجب ملاحظة أن الدستور قد خول الملك حقاً مطلقاً في تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيد هذا الحق بأى قيد ولا يوجد أى نص فيه يوجب أن يكون استعمال هذا الحق لا حقاً لانتخاب الثلاثة الأخماس الباقية وإلا كان التعيين باطلاً.. ويظهر لى أن السبب الذى جاء بتقرير لجنة الدستور لتحويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وهو «إكمال النقص في الكفايات ووجود عناصر لا تهىء لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب»، لا يستوجب حتماً أن تجرى الانتخابات أولاً، لأن الغرض الوحيد الذى يقصده الدستور هو أنه نظراً لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التى يحسن وجودها في المجلس فقد خول للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضماناً لوجود هذه العناصر، ويستوى في ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرر انتخابها، فليس الغرض هو سدّ النقص الذى يظهر في الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألا تأتى بها الانتخابات ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعيينات».

هذا ما قاله على زكى العرابي سنة ١٩٤٩، فالتعيينات التى تمت في عهد وزارة حسين سري بالمرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صحيحة دستورياً باعتراف على زكى العرابي، وهى التعيينات التى أبطلتها وزارة الوفد في مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠.

هذا إلى أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أى عضو بمجلس الشيوخ، فإن هذا الحق موكول إلى المجلس ذاته، وبغير ذلك تكون عضوية المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية، وهذا مخالف بداهة للدستور نصا ومعنى، وقد قال بذلك على زكى العرابي أيضا فى مقاله سالف الذكر، إذ قرر مايلي:

«وينتج من ذلك أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو، والمجلس وحده هو الذى يقرر ذلك، فلا تلك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو إبطاله، وحينئذ فالعضو يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الأحوال، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلا بقرار من المجلس التابع له، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلا بأحد طريقين - إما انتخابه من الناخبين أو تعيينه من السلطة التنفيذية - ولكنه لا يمكن أن يخرج منه إلا بقرار من المجلس نفسه فى الحاليتين».

وقد علق العرابي فى المقال نفسه على المراسيم الخاصة بإبطال عضوية الشيوخ بقوله: «ويجب القول أنه بإصدار مرسومى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ و ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ اعتدت السلطة التنفيذية على إختصاص المجلس صاحب السلطة وحده فى تقرير صحة أو عدم صحة نيابة الأعضاء سواء أكانوا منتخبين أو معينين فإن مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (الصادر فى عهد وزارة حسين سرى) هو وحده المرسوم الذى كانت السلطة التنفيذية تملك إصداره فى حدود سلطتها، لأنه عقب عملية القرعة بمجلس الشيوخ وإسقاط نصف أعضائه كان واجبا عليها تعيين بدل من سقطوا من المعينين، وقد أصدرت فعلا مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ واستنفدت بإصداره سلطتها ولم يعد لها أى حق فى إلغاء مرسومها أو الرجوع فيه، والمجلس وحده هو المختص بتحقيق عضوية من عينوا به وتقرير صحتها أو بطلانها، ومادام

المجلس لم يصدر قراراً ببطلان نيابتهم ولم يعلن خلو محلاتهم فلا تملك السلطة التنفيذية تعيين غيرهم، ولذلك يكون مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باطلاً.. وكذلك مرسوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر بإلغاء مرسوم ١٩٤٢ وإبطال نيابة الأعضاء المعينين به فهو أيضاً باطل لأن بطلان نيابة الأعضاء المعينين بمرسوم سنة ١٩٤٢ لا يكون إلا بقرار من المجلس، وهو وحده الذى يملك إعلان بطلان نيابتهم ولا يمكن للهيئة التنفيذية أن تقوم هى بهذا الإعلان...»

يضاف إلى أقوال على زكى العرابى أن دستورية مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ قد طرحت على مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ وأحالها إلى لجنى الشؤون الدستورية وتحقيق صحة العضوية مجتمعتين، وأقرت اللجنتان صحة عضوية الأعضاء الذين عينوا سنة ١٩٤١ ومن حل محلهم، وقدمتا تقريرهما إلى المجلس، ووافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ على تقرير اللجنتين وعلى صحة عضوية هؤلاء الأعضاء، فكيف يسوغ للوزارة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور هذا القرار أن تنفضه وتقرر بطلان هذه العضوية على خلاف ما قرره المجلس وعلى خلاف أحكام الدستور؟

إن قرار المجلس فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ هو قرار ملزم للحكومة، والقول بغير ذلك هو خروج على الدستور وأوضاعه، وإنى لا أعرف دستوراً فى العالم يخول السلطة التنفيذية إبطال عضوية البرلمان؛ لأن حق إبطال هذه العضوية هو من اختصاص كل من المجلسين، وهذه القاعدة هى من أسس النظام الدستورى.

ومن أعجب ما فى هذه المراسيم من استهتار واستهانة بالدستور أن المرسوم الثالث أبطل رئاسة محمد حسين هيكى لمجلس الشيوخ قبل نهاية مدة هذه الرئاسة وهى سنتان، برغم أن عضويته بالمجلس بقيت لم تنقطع يوماً واحداً منذ سنة ١٩٤١، لأنه كان معيناً فى مرسوم سنة ١٩٤١، واستمر عضواً بالمرسوم الصادر فى عهد وزارة الوفد سنة ١٩٤٢، ومع بقاء عضويته مستمرة حتى مايو سنة ١٩٥١، فإن الوزارة أبطلت رئاسته سنة ١٩٥١ قبل انتهاء مدة

إن ملاسبات صدور هذه المراسيم تدل يقيناً على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، فقد مضى على وزارة النحاس أكثر من خمسة أشهر قبل صدور هذه المراسيم وهي مقررة لعضوية الشيوخ المعينين في مارس سنة ١٩٤١، وظلت طوال هذه المدة تتصرف على هذا الأساس، فعينت شيوخاً، منهم بعض الوزراء، ذكرت في مراسيم تعيينهم أنهم يحلون محل من خلت مقاعدهم ممن كانوا معينين في مارس سنة ١٩٤١ أو من حل محلهم، ولكن لم تكد تمضى أيام معدودة على استجواب مصطفى مرعى واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساوىء التى أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه فى نظر وزارة النحاس جريمة من المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأول عقوبة لهم إخراج أكبر عدد منهم من المجلس، وإقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاءً له على موقفه أثناء الاستجواب؛ إذ هى حرية الكلام للمستجوب، على خلاف ما كانت تريده الوزارة، وهده وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - أثناء مناقشة الاستجواب تهديداً سافراً فهم الجميع معناه ومغزاه، فقد قال له إنه يشعر بأن الكرسي الذى يجلس عليه يهتز اهتزازاً شديداً، ولم يمتض على هذا التهديد - أو هذا الاهتزاز... بضعة أيام حتى صدر المرسوم بإطاحة رئيس المجلس عن كرسية.

وهكذا يبدو لك مبلغ استهتار وزارة الوفد بأحكام الدستور وروحه ومعناه، ويتبين أن إرهاب المعارضة والتنكيل بها داخل البرلمان وخارج البرلمان هو قاعدة من قواعدا الأساسية فى الحكم، كما يدل هذا المسلك على حماية وزارة الوفد للفساد والمفسدين، ومحاربتها للنزاهة والاستقامة، ولقد كان موقفها فى الدفاع عن صفقات الجيش المريبة بارزاً وملفتاً للأنظار، فإن وزير الحربية (مصطفى نصرت) لم يتورع عن الدفاع عنها وألقى فى هذا الصدد بياناً بمجلس الشيوخ رداً على استجواب مصطفى مرعى قال فيه ضمن ما قال:

«وصلتني مناقضات ديوان المحاسبة - وهى التى استند إليها المستجوب - بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق

المتعلقة بما اتبع بصفة عامة في أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين، وقد اتضح لى أن هناك أفراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك في كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة في القوة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سبباً في حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلى التقدم ببعض البيانات التي استند إليها ديوان المحاسبة في مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، اتضح لى أن التوريدات التي أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها».

إن مراسيم ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ هي ضربة أثيمة صوبتها وزارة الوفد إلى كيان الحياة الدستورية، ففضلاً عما فيها من عدوان على الدستور، فإنها في ملابسها جاءت إرهاباً للمعارضة، لا داخل البرلمان فحسب، بل خارج البرلمان، وتثبيتاً لدعائم الحكم المطلق؛ ذلك أنه إذا كانت الحكومة في سبيل محاربة المعارضة قد استهانت بالحصانة التي قررها الدستور لأعضاء البرلمان وجعلت عضويتهم تحت رحمة السلطة التنفيذية، فإن هذا ولا ريب إشاعة لسياسة الإرهاب حيال كل من يقف من الوزارة موقف المعارضة، فالوزارة التي لا تكثر بأحكام الدستور حيال أعضاء المجلس التشريعي الأعلى، لا تأبه من باب أولى لأحكام الدستور ولا لحرمة القوانين، حيال بقية المواطنين.

وقد نشر زعماء أحزاب المعارضة يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٥٠ بياناً إلى الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما في إصدار هذه المراسيم الثلاثة من عدوان على الدستور وتغليب لفساد الحكم وحماية للعابثين بمصالح البلاد وأموالها، ووقعه رؤساء هذه الأحزاب، وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وإبراهيم عبد الهادي رئيس الهيئة السعدية، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية.

وبجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان باقتراح

بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة لأنها باطلة بطلاناً أصلياً فلا يترتب عليها أى أثر من الآثار، ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل المجلس) منع عرض هذا الاقتراح على المجلس بحجة أن الأعضاء الذين شملتهم المراسيم قد أحييت مسألة صحة عضويتهم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية، فأراد حافظ رمضان أن يردّ على رئيس الجلسة وأن يحتكم إلى المجلس، فمنعه حسين الجندى من الكلام، وناصره الأعضاء الجدد، وأثاروا ضجة مفتعلة في المجلس لمنع المعارضين من الكلام، وكانت مؤامرة مدبرة لمنع المعارضة من أداء واجبها، مما اضطر المعارضين إلى الانسحاب بعد أن احتجّوا على مسلك رئيس الجلسة والأعضاء الوفديين، وأرسل حافظ رمضان إلى حسين محمد الجندى الكتاب الآتى:

«بعد أن تلوتم ببيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى بطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيه الماضى خاصة بمجلس الشيوخ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم، مما اضطررنى وبعض إخوانى المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجاً على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة.

«فيكفى لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم إن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية إلى لجنة الشؤون الدستورية.

«وتكراراً للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلا، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة».

وجاء التجديد النصفى لمجلس الشيوخ في أبريل ومايو سنة ١٩٥١، فأسقطت الوزارة بوسائلها الإدارية كل عضو معارض أو مستقل في الانتخابات، وأخرجت كل المعارضين من مرهوم التعيينات.

عريضة المعارضة إلى جلالة الملك (أكتوبر سنة ١٩٥٠)

في أكتوبر سنة ١٩٥٠ قدم أقطاب المعارضة والمستقلين عريضة إلى الملك تهدف إلى تطهير أداة الحكم، وكنت أودّ نشرها بوصف كونها وثيقة هامة من وثائق هذا العهد، ولكن قراراً قضائياً قد صدر بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التي نشرت نصّها، ورغم أن هذا القرار ليست له حجة الأحكام النهائية، ومع مرور وقت طويل لم ترفع فيه النيابة الدعوى العمومية على من نشرها هذه العريضة، مما يؤيد الاعتقاد بأن لا غبار في نشرها، برغم ذلك كله، فإننا أخذاً بالأحوط، ومبالغة منا في احترام القرارات القضائية حتى التي لم تكتسب صفة الأحكام النهائية، نمسك عن نشرها، ونكتفى بالتنويه بها كحادث من حوادث هذا العصر.

منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التي نشرتها، وأذاع النحاس في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بياناً ردّاً عليها.

ولم يكن من احترام حرية الرأي في شيء أن يسمح لنفسه بإذاعة رده على عريضة منع هو نشرها، فحرم الرأي العام من أن يوازن بين الأصل والردّ ويحكم لهذا أو لذاك.

وقد ذكر في بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج وأنها «قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام في البلاد».

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلاماً معاداً، وأن الحكومة في غنى عن

أى ردّ جديد، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة الجيش زعماً منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن تقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس في وسعها أن تخوض في هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر، وأشار إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعى، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التى دأب البعض على إذاعتها عمداً لإثارة القلق في نواحي البلاد و»إن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضرّ به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة، إن الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر في حق البلاد».

وأول ما يلاحظ في هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها، وأنه تبرع قبل أن ينتهى التحقيق في قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون، وهذا ولا ريب تدخل في مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية، وقد اتخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً في آخر مراحل التحقيق؛ إذ قررت الوزارة كما أسلفنا إقصاء محمد محمود عزمى بك النائب العام السابق عن منصبه.

وإنك لتستطيع أن تقارن بين موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ من إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ سترّاً لموقف موظف (سابق) بالسراى، وبين موقف وزارة الوفد ذاتها سنة ١٩٤٣ حين أخذت على المرحوم أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى أنه تأخر في سداد مبلغ من ثمن أثاث اشتراه من إحدى المدارس الصناعية، على أن المرحوم أحمد محمد حسنين كان له عذره في أن موارده المالية قصرت عن أن يؤدّى هذا الثمن فوراً، ومع ذلك فإن وزارة الوفد في سنة ١٩٤٣ لم تقدر هذا العذر وآخذته على تأخره في سداد.. هذا المبلغ، وشهرت به في البرلمان والصحف، فما بالها في سنة ١٩٥٠ تنتقل من

النقيض إلى النقيض، فتجعل لبعض موظفي السراى حصانة لا يقرها دستور ولا قانون ولا ولاء صادق لصاحب العرش؟.

لقد أصبح نضال الوفد عن سلطة الأمة أسطورة من الأساطير، وذهبت الميزة الوحيدة التي كان يفاخر بها ويتقرب بها إلى نفوس الجماهير، ذهبت هذه الميزة وتقلصت، وانتهى به المطاف إلى إهدار ماضيه من هذه الناحية، ولم يبق من طابع لحكومة الوفد سوى الحكم المطلق المقرون بالفساد.

فالدستور الذى جاهدت الأمة فى سبيل الحصول عليه ما جاهدت، وبذلت فيه ما بذلت، قد تحول إلى حكم مطلق عضوض، لا يختلف عن الحكم المطلق السافر إلا فى بعض ظواهره وأشكاله، وكلاهما شر على البلاد ووبال عليها.

وفى الحق أن الدستور ليس هو المسئول عن هذا المصير، ولا عن الفساد الذى لصق به وقتاً ما، بل المسئول هم أولئك المنفر الذين قاموا على تنفيذه، فأفسدوا أوضاعه وخرجوا به عن أساسه السليم وصراطه المستقيم.

وهكذا شأن النظم السياسية، لا تؤتى ثمرها إلا بمقدار نزاهة القائمين عليها فى تطبيقها وتنفيذها، فإذا فسدت نفوسهم فسدت معها هذه النظم، ولم تعد أداق إصلاح وتقدم، ولو كانت فى جوهرها من أرقى ما وصل إليه العلماء والمتشرعون، ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾.

oboi.kandi.com

الخاتمة

على كل منا أن يؤدي واجبه

لا شك أن من حقنا بل من واجبنا أن نعمل لمستقبل أسعد حالاً وأقرب إلى تحقيق أهداف البلاد من هذا الحاضر الملبىء بالمساوئ التي شرحتنا طرفاً منها.

من واجبنا أن نعمل على بناء هذا المستقبل، وإذا نحن تركنا الأمور تسير في طريق الفساد دون أن نعمل على إصلاحها كنا ولا ريب مقصرين في حق الوطن، بل في حق أنفسنا.

إن علاج الحالة التي نعانيها ليس مبتكراً ولا مستعصياً من الوجهة النظرية، وهو يتركز في تلك الكلمة التي يرددها الجميع وهي: «على كل منا أن يؤدي واجبه» فإذا اتبعنا هذه الكلمة وأخذنا أنفسنا بها، تحقق الإصلاح الذي نبتغيه.

لقد أفردت الفصل السابع (النهضة الاقتصادية)، والفصل الثامن (النهضة الاجتماعية) من الجزء الثاني من هذا الكتاب لتذكير المواطنين بواجباتهم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإني لأرى أن البلاد أحوج ما تكون إلى الإصلاح في الناحية السياسية؛ لأن الحياة السياسية عندنا قد دب فيها الفساد بحيث تحتاج منا إلى مزيد من الجهود لإصلاحها، وأخشى ما أخشاه أن نتقاعس عن أداء واجباتنا، أو يملكنا اليأس، فلا نعمل لهذا الإصلاح، فيستشري الفساد وتتضاعف نتائجه، ويؤثر ذلك في نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية، بل في كيان البلاد وحياتها ومستقبلها، في حين أن الأمم الناهضة سائرة كلها إلى الأمام.

وليس يكفي لإخلاء أنفسنا من المسؤولية أن لا نشترك في مساوئ الفساد،

بل علينا أن نعمل لتحرير البلاد من هذه المساوئ، وبهذا تؤدى واجبنا على الوجه الصحيح.

وإن على الطبقات الممتازة والمثقفة من الأمة أن تؤدى واجبها في هذه الناحية؛ لأن عليها يقع العبء الأول في أداء هذا الواجب؛ لأنها بما أوتيت من التجارب وبما نالت من العلم والعرفان أقدر من غيرها على تعرف مواطن الداء ووسائل الدواء.

يجب على الطبقة الممتازة أن تعلن آراءها في استنكار مساوئ الحكم وفساده، والتدليل على ضروب هذا الفساد ووقائعه وملايساته، وأن تجهر بآرائها في غير خوف ولا وجل، وفي تضامن خالص لوجه الله والوطن، فإنها إذا فعلت ذلك كان لموقفها ولا ريب صدهاء وأثره البالغ في الرأى العام، وأشاع روح الحرية والديمقراطية في نفوس المواطنين.

إن الرأى العام في كل البلاد المتحضرة هو القوة الفعالة التي تقاوم الفساد وتحاربه، وتسقط الحكومات التي تنتكس سبيل الاستقامة والرشاد، وإن يقظة الرأى العام لهى العامل الأكبر في الرقابة على الحكومات وعلى المجالس النيابية معاً، وما من شك في أن قيام الطبقات الممتازة والمثقفة بواجبها في هذه الرقابة يسند الرأى العام ويشد أزره، ويزيد من يقظته وقوته، ويجعله أقدر على إصلاح ما فسد من شئون الحكم ومن الحياة السياسية.

وبعبارة أخرى لا يحق للطبقات الممتازة والمثقفة أن تبقى بمعزل عن الحياة السياسية، بل عليها أن تعرب عن رأيها وتتذرع بقسط موفور من الشجاعة الأدبية في محاربة الفساد والمفسدين، وعليها أن تتجمع وتتكتل وتتبادل الرأى والمشورة فيما يجب عليها أن تفعله، فإن اجتماعاتها وتوجيهاتها لها الأثر الذي لا ينكر في تطور الرأى العام وفي تقدم الوعى القومى.

على المثقفين والمتعلمين أن يكونوا في بيئاتهم رسلاً للوطنية، ودعاة للهدى، يحبون إلى مواطنيهم الحرية والديمقراطية، ويكافحون الذل والعبودية مكافحتهم للجهالة والأمية، يفهمونهم عن الانتخاب أنه حق خو له لهم

الدستور، فلا يجوز لهم أن يتنازلوا عنه إلى الوفد أو إلى غير الوفد، وأن الوفد ليس وصيًا عليهم، وأن هذه الوصاية التي ينتحلها ليست إلا ضرباً من العبودية قام الدستور للقضاء عليها، وعليهم أن يحكموا عقولهم وضائرهم فيمن يختارون للنياية عنهم.

يجب على الشباب المثقف وخاصة خريجي الجامعات أن يكونوا لمواطنيهم في المدن والقرى رؤاداً لمبادئ الوطنية، فهم أولى بتثقيف مواطنيهم من المعلمين الإلزاميين وغير الإلزاميين، لأنهم أقدر منهم على فهم المبادئ الوطنية والإنسانية الصحيحة وأولى منهم بنشرها في البيئات التي يتصلون بها. وعليهم أن يداوموا اتصالهم بمدينهم وقراهم، وأن يحاربوا الشعوذة والجهالة في نفوس إخوانهم ومواطنيهم، ومهما علت مراكزهم في المجتمع فعليهم أن لا يقطعوا صلتهم بهم، وخاصة في القرى؛ لأنها في حاجة إلى صلة أبنائها المثقفين بها، وإن استمرار هذه الصلة هو ولا ريب مصدر للتقدم الفكري والاجتماعي في السواد الأعظم من الشعب، فإذا لم يجد الشعب من أبنائه المثقفين هداة مرشدين، فمن الذي يرشده ويهديه إلى الحياة السياسية السليمة؟

إن الطبقات المثقفة هي المسئولة عن تقدم الشعب، فعلى كل مواطن مثقف أن يساهم بجهوده وعلمه وكفاءته وإخلاصه في النهوض بالبلاد في جميع النواحي، وخاصة في الحياة السياسية، فإنها لا تزال عندنا متأخرة تأخرًا يدعو إلى الأسف العميق، وعلاج هذا التأخر في أيدي الطبقة المثقفة من الأمة.

وعلى المواطن المثقف لكي يستطيع أن ينفع وطنه من هذه الناحية أن تكون له عقيدة سياسية، أو بعبارة أصح عقيدة وطنية، يناضل عنها ويصدر عنها في أعماله واتجاهاته وينشرها بين مواطنيه ويستمد منها روح الثبات والدأب على الكفاح، لأن العقيدة هي أساس العمل، ولا جدوى من مواطن يعمل بغير عقيدة، بل لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع، أي تفقده البلاد كمواطن صالح ويصبح فيها كالعنصر الأشل.

إننا في حاجة إلى مواطنين رسخت في نفوسهم العقيدة الوطنية، فهؤلاء المواطنون هم جنود الوطن الذين ينهض بهم ويعتمد عليهم، وهم القادرون على إصلاح ما أفسدته الشعوذة السياسية في النفوس، وعليهم أن يحاربوا النفاق الذى فشا في المدن والقرى، فإن هذا الداء من أكبر العقبات التى تحول دون تقدم المجتمع.

عليهم أن ينشروا بين مواطنيهم عقيدة الجلاء، فالجلاء عن الوادى ليس مطلباً قومياً فحسب، بل هو عقيدة يجب أن ترسخ في النفوس لكي تعمل الأمة جادة في سبيل تحقيقه، ولا ترضى عنه بديلاً.

على أن عقيدة الجلاء ووحدة وادى النيل ليست وحدها المذهب السياسى الذى يجب أن يعم البلاد، بل أراه لا يكفى إلا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر هو الأساس لكل المذاهب الصالحة وهو الاستقامة السياسية، فهى في نظرى الأصل، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها ومستمدة منها.

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتألف منه حزب واحد، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتل حرية الرأى في السياسة والاجتماع.

ولست أرى في اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشئون البلاد العامة، ولا أرى ضرراً من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب في السياسة، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها، ودعامة كفاحنا السياسى وهو «الاستقامة السياسية» فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة، أحزاباً وجماعات وأفراداً.

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والخلق القويم في حياته العامة، وفي حياته الخاصة أيضاً، لا أقول هذا مبالغة منى في هذا المذهب السياسى، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالباً ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية.

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة؛ لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع، ونفاق ورياء، وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية، وهذا وهم سرى إلينا من التواء السياسة عندنا، فعلىنا أن نحارب هذا الوهم، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعاً لذلك.

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشؤون العامة.

أما السياسة الخارجية، فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية، أى فى علاقات الدول بعضها ببعض، فالكذب، والخداع، والغضب والعدوان، ونقض العهود والمواثيق، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض، ويدعون إلى المساواة بينها واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال، ويستنكرون سياسة الغش والغضب والإكراه، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية. حقاً أن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعاً.

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكاً فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية، فهذا القول ليس صحيحاً قطعاً فى الحياة السياسية الداخلية، بل يجب لكى تهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوَّامون على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة، فالحياة السياسية، والحياة الحزبية، والحياة البرلمانية، والحياة الصحفية، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيراً للمجتمع.

ولا يظنُّ أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تنتكب سبيل الاستقامة، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب

مصالح الوطن العليا، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع.

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة في حياتنا السياسية، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد في السياسة والاقتصاد والاجتماع، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد، ويسرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة والروابط الشخصية، والسعى وراء المصالح الذاتية، فإن هذا يؤدي لا محالة إلى تراجع الحياة العامة، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها.

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلاً - على أن يكون هذا الاستقلال استقلالاً حقيقياً - أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها، ويعمل على تحقيقها، ويصدر عنها في أعماله وتصرفاته، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزاً ممتازاً في المجتمع فحسب.

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المغانم والمراكز الممتازة فحسب، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التي تبدو أحياناً عندنا وهي سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر، فكثرة هذا التنقل لا تدلّ على إيمان عميق بالمبادئ السياسية، ولا على تقدير للاستقامة، بل تدل على الرغبة في الوجاهة، أي أن يكون المرء وجيهاً في المجتمع، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة.

إذا عمّت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسي، أفادت كثيراً في تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح، فإنها عدّة الأمة وعتادها في نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث، وعلى الأحزاب أيضاً أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم، تعمل على تنفيذها سواء كانت في الحكم أو في المعارضة، عليها أن تحترم

برامجها وتحترم وعودها للناخبين، لكي تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شئونها، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة، وبين الحكام والمحكومين، هي من العوامل الفعالة في تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد.

إن الاستقامة والنزاهة هي المذهب السياسي الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة، وهي السبيل إلى إصلاح ما فسد من شئون الحكم، وإلى جعل الأداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة، وذود عن حقوق البلاد وكيانها.

الاستقامة هي أساس كل إصلاح وفلاح، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الإسلام كافة؛ إذ سألته سفيان بن عبد الله الثقفي أن يقول له في الإسلام قولاً لا يسأل عنه أحداً غيره، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم: «قل آمنت بالله ثم استقم».

وأخيراً، لست أجد نداء إلى الأمة أحب إلى نفسى من ذلك النداء المعاد، الوجيز في عبارته، الرائع في معناه ومغزاه: «على كل منا أن يؤدي واجبه!».

مرحباً بالجهاد

بعد كتابة ما تقدم وطبعه اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وألقى مصطفى النحاس بياناً مستفيضاً عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية: «بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها»، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات.

وأولها مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة، وبإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر، وبانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان. والثانى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان».

والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان.

ولا ريب أن قطع المفاوضات التى طال أمدها، وإعلان الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩، هو كسب كبير للقضية الوطنية، وهو إعلان باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل تحرير الوادى.

وإننا لنرحب بهذه الخطوة فى الجهاد، ونغتنب بها اغتباطاً عظيماً، ونؤيد الحكومة فيها، وفى خطوات الجهاد كافة، ونساهم فيها بكل قرانا وجوارحنا، وندعو إلى تضامن الشعب والحكومة فى مراحل هذا الكفاح، وفق الله الوادى فى جهاده، وأمدّه بروح من عنده فى سبيل تحقيق أهدافه.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١.

فهرست الجزء الثالث

صفحة	صفحة
٧	٣
٩	٥
مقدمة الطبعة الأولى	صورة المؤلف
مقدمة الجزء الثالث (الطبعة الأولى)	مقدمة الطبعة الثانية

الفصل الأول

الحالة السياسية في أوائل عهد الفاروق

١٨	١٥	١٥	١٥
١٨	١٥	١٦	١٦
٢٠	١٦	١٦	١٧
٢٠	١٧	١٧	١٧
٢١	١٧	١٧	١٧
٢٢	١٧	١٧	١٧
تأليف مجلس الوصاية على العرش	المناداة بالملك فاروق ملكا لمصر	الحالة السياسية	الانتخابات البرلمانية
تأليف وزارة النحاس الثالثة	الحالة السياسية	الانتخابات البرلمانية	الشيوخ المعينون
وكلاء الوزارات البرلمانيون	الانتخابات البرلمانية	الشيوخ المعينون	ارتقاء الملك فاروق عرش مصر
وكالة وزارة لشئون القصر	الشيوخ المعينون	ارتقاء الملك فاروق عرش مصر	اجتماع البرلمان
أعمال وزارة النحاس الثالثة	ارتقاء الملك فاروق عرش مصر	اجتماع البرلمان	
المآخذ على هذه الوزارة	اجتماع البرلمان		

الفصل الثاني

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

٣٧	٢٤	٢٤	٢٤
٣٩	٢٤	٢٥	٢٦
٣٩	٢٥	٢٦	٣٠
٤٠	٢٦	٣٠	٣٠
٤١	٣٠	٣٠	٣٠
الامتيازات الأجنبية والمعاهدة	المفاوضات في شأن هذه المعاهدة	توقيع المعاهدة	تحليل المعاهدة
تصديق البرلمان على المعاهدة	توقيع المعاهدة	تحليل المعاهدة	شروطها العسكرية
لماذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦	تحليل المعاهدة	شروطها العسكرية	السودان في المعاهدة
الاحتلال البريطاني مصدر المعاهدة	شروطها العسكرية	السودان في المعاهدة	
مسئولية الجانب المصرى	السودان في المعاهدة		

الفصل الثالث

إلغاء الامتيازات الأجنبية

وتولية الملك سلطته الدستورية

واتفاق مونتر و ٨ مايو سنة ١٩٣٧

صفحة	صفحة
٥٣	نظرة عامة في الامتيازات الأجنبية ٤٣
٥٣	مؤتمر مونتر و إلغاء الامتيازات الأجنبية ٤٤
٥٤	دخول مصر في عصبة الأمم ٤٥
٥٥	اتفاقية شركة قناة السويس ٤٦
٥٥	تولية الملك سلطته الدستورية ٤٧
٥٦	بين الملك ٤٨
٥٧	وزارة النحاس الرابعة ٤٩
٥٨	إخراج النقراشي من الوزارة ٥٠
٥٩	نقطة التحول في حكم الوفد ٥٢
٦٠	تعديل في الوزارة ٥٣
٦١	أعمال وزارة النحاس الرابعة ٥٣

الفصل الرابع

وزارة محمد محمود الثانية

٦٨	تأليف وزارة محمد محمود ٦٣
٦٩	برنامج الوزارة ٦٣
٧٠	فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد ٦٤
٧١	الزواج الملكي الأول ٦٤
٧٢	تأجيل مجلس النواب ثم حله ٦٥
٧٣	واتخابات أبريل سنة ١٩٣٨ ٦٥
٧٣	تأليف الهيئة السعدية ٦٦
٧٣	الحكومة والبرلمان ٦٧
٧٣	تعديلات في وزارة محمد محمود ٦٨

صفحة		صفحة	
٧٦	وزارة على ماهر	٧٤	اتفاقية روما
٧٧	وزارة الشؤون الاجتماعية	٧٥	الاستثناءات
٧٧	الجيش المربط	٧٥	تنحية محمد محمود

الفصل الخامس مصر في الحرب العالمية الثانية

٩٤	الخلاف في الحزب الوطني	٧٩	نشوب الحرب
٩٤	إلغاء صندوق الدين	٧٩	إعلان الأحكام العرفية
٩٦	مدا امتياز البنك الأهلي أربعين عاما	٨٠	تشريعات أقرها البرلمان
	تعيين أحمد محمد حسين رئيسا	٨١	الدورة العادية للبرلمان
٩٧	للدويان الملكي	٨٢	زيارة على ماهر للسودان
	تعيين الجنرال هدلستون حاكما عاما	٨٣	مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية
٩٧	للسودان	٨٥	إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل
٩٨	المناقشة حول اشتراك مصر في الحرب	٨٦	خطبة على ماهر
٩٩	خروج السعديين من الوزارة		دخول إيطاليا الحرب وأثره في الحالة
١٠١	وفاة حسن صبرى	٨٩	السياسة
١٠٢	وزارة حسين سرى		أزمة سياسية - التبليغ البريطانى إلى
١٠٣	أعمال وزارة حسين سرى	٨٩	الملك
١٠٣	اشتداد الغارات الجوية	٩٠	اجتماع فى قصر عابدين
١٠٣	التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ	٩١	استقالة وزارة على ماهر
١٠٤	عودة السعديين إلى الوزارة	٩٢	المساعى لتوحيد الصفوف وإخفاقاتها
١٠٥	اجتماع البرلمان	٩٣	تأليف وزارة حسن صبرى
١٠٥	استقالة وزارة حسين سرى	٩٣	سياسية الوزارة

الفصل السادس

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

صفحة	صفحة
١٢٤	مقدمات الحادث ١٠٧
١٢٤	حادث ٤ فبراير المشنوم ١٠٨
١٢٦	الإنذار البريطاني ١٠٨
إنشاء المجلس الاستشارى لشمال	حضور الدبابات ١٠٩
١٢٧	اجتماع الساعة العاشرة مساء ١١٠
سير الحرب في صحراء مصر الغربية	كلمة أحمد ماهر للنحاس ١١٠
١٢٨	تكليف الملك للنحاس بتأليف الوزارة ١١٠
١٢٩	كتاب النحاس إلى السفير ١١١
١٣٠	جواب السفير ١١١
١٣١	الرأى في حادث ٤ فبراير ١١٢
١٣١	تأليف وزارة النحاس ١١٤
١٣٢	تعديلات في الوزارة ١١٤
١٣٥	انتخابات مارس سنة ١٩٤٢ ١١٥
١٣٦	اجتماع البرلمان ١١٦
١٤١	أعمال وزارة النحاس ١١٦
١٤١	إنشاء ديوان المحاسبة ١١٧
١٤٥	وباء الملاريا ١١٨
١٤٥	المآخذ على وزارة النحاس في السياسة العامة ١١٩
جامعة الدول العربية. بروتوكول	استغلال الأحكام العرفية ١٢٢
١٤٨	المحسوبة والاستثناءات ١٢٣
١٤٩	

الفصل السابع وزارة أحمد ماهر

صفحة	صفحة
١٥٥	تأليف وزارة أحمد ماهر
١٥٥	الإفراج عن المعتقلين
١٥٦	سياسة وزارة أحمد ماهر
١٥٦	حل مجلس النواب
١٥٧	قرار الوفد عدم الدخول في الانتخابات
١٥٧	انتخابات سنة ١٩٤٥
١٥٨	إبطال تعيين بعض الشيوخ
١٥٩	تعديل في الوزارة
١٦٠	اجتماع البرلمان
	أعمال وزارة أحمد ماهر

الفصل الثامن مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

١٧٢	توقيع الميثاق	١٦١	انتهاء الحرب العالمية
١٧٣	القواعد الأساسية للميثاق		تطور الحركة الوطنية - مقارنة بين
١٧٥	أعضاء هيئة الأمم المتحدة	١٦١	عهدين ١٩١٩ - ١٩٤٥
١٧٥	فروع الهيئة		مسئولية الوفد في تراجع الحركة
١٧٥	الجمعية العامة	١٦٣	الوطنية
١٧٦	مجلس الأمن	١٦٥	تقدم الوعي القومي
١٧٧	التصويت في مجلس الأمن	١٦٦	الحريات الأربع وميثاق الأطلنطي
	في التعاون الدولي الاقتصادي	١٦٩	توقيع ميثاق جامعة الدول العربية
١٧٨	والاجتماعي		مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق
١٧٩	في نظام الوصاية الدولية	١٧٠	الأمم المتحدة

صفحة	صفحة
المفاوضات ومشروع معاهدة	١٨٠ محكمة العدل الدولية
١٩٦ صدقى - بيفن	١٨١ الأمانة العامة
١٩٨ سير المفاوضات في مصر	١٨١ أثر الميثاق في العلاقات الدولية
بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء	انتهاء الرقابة على الصحف ومنع الاعتقال
١٩٨ والمفاوضات	١٨٤ وإباحة الاجتماعات العامة
٢٠٠ المفاوضات بين الوقف والوصل	١٨٤ الانتخابات البريطانية
٢٠٠ الجلاء عن القلعة	١٨٥ رفع الأحكام العرفية
المساعى في تأليف وزارة قومية وفشلها ٢٠١	قرار مجلس الوزراء بالمطالبة بالجلاء
سفر صدقى باشا إلى لندن ومشروع	١٨٥ ووحدة وادى النيل
٢٠١ معاهدة صدقى - بيفن	مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا
٢٠١ نص المشروع	١٨٦ بشأن المفاوضات
رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى	١٨٦ رد الحكومة البريطانية
٢٠٦ للمشروع	١٨٦ مظاهرات متعددة
٢١٠ حل وفد المفاوضات	١٨٧ في القاهرة - حادثة كوبرى عباس
٢١١ تعقبى على مشروع المعاهدة	١٨٨ في المدن الأخرى
تصريح صدقى باشا عن السودان	١٨٨ استقالة وزارة النقراشى
٢١٩ ورد رئيس الوزارة البريطانية	١٨٩ تأليف وزارة إسما عيل صدقى الثانية
٢٢٠ الصلح بين فريقى الحزب الوطنى	١٩٠ تعديلات في الوزارة
٢٢٢ استقالة وزارة إسما عيل صدقى	١٩٠ سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات
٢٢٢ أعمال وزارة صدقى	١٩٠ مظاهرات الجلاء
٢٢٢ إنشاء مجلس الدولة	١٩١ اعتداءات دامية
٢٢٤ تأليف وزارة النقراشى الثانية	يوم الشهداء - حوادث دامية
يوم الحداد احتجاجاً على اتفاقية	١٩٢ بالإسكندرية
٢٢٥ السودان	مساعى الشباب في توحيد الصفوف
٢٢٥ الجلاء عن بعض المواقع	١٩٣ وإخفاقها
الاحتفال برفع العلم المصرى على	نقل اللورد كيلرن وتعيين السير رونا لد
٢٢٦ ثكنات قصر النيل	١٩٤ كامبل سفيراً لبريطانيا
تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيساً	١٩٥ الوفد السودانى

صفحة

٢٥٤	ومنعها من دخوله
٢٥٥	من وحى الطائرة
٢٥٨	افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان
٢٥٩	إضراب ضباط البوليس
٢٥٩	إضراب المرضى
٢٦٠	حرب فلسطين
٢٦٣	حصار الفالوجة
٢٦٤	الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل
	شهداء الجيش المصرى فى حرب
٢٦٥	فلسطين
٢٦٩	إعلان الأحكام العرفية
٢٧٠	موجة القتل والإرهاب
٢٧٣	مقتل أمين عثمان
٢٧٤	مقتل أحمد الخازندار
٢٧٦	مقتل اللواء سليم زكى
٢٧٧	حل جماعة الإخوان المسلمين
٢٧٩	مقتل النقراشى
٢٨٠	الشهيدان ماهر والنقراشى
٢٨٢	أعمال وزارة النقراشى
٢٨٢	كهربية خزان أسوان
٢٨٤	أعمال اقتصادية واجتماعية
٢٨٤	القانون المدنى الجديد
٢٨٥	وزارة إبراهيم عبد الهادى
٢٨٦	تعديلات فى الوزارة
٢٨٧	استمرار موجة القتل والإجرام
٢٨٧	مقتل الأستاذ حسن البنا
٢٨٨	الشرع فى قتل رئيس الوزارة
٢٨٨	مد الأحكام العرفية سنة أخرى
٢٨٨	أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى

صفحة

٢٢٧	للدويان الملكى
	تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما
٢٢٧	للسودان
	قطع المفاوضات وعرض القضية
٢٢٨	المصرية على مجلس الأمن
٢٢٩	القضية المصرية أمام مجلس الأمن
	كلمات مشرفة للنقراشى أمام
٢٣٣	مجلس الأمن
٢٣٧	قرار المجلس
	أسباب فشل القضية المصرية
٢٣٨	أمام مجلس الأمن
٢٤١	بعد العودة من مجلس الأمن
٢٤٢	ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه
٢٤٣	التعديل الوزارى
	قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم
٢٤٣	المتحدة تقسيم فلسطين
٢٤٥	العبرة فى هذا القرار
٢٤٧	اتفاقات الأرصدة الإسترلينية
٢٤٧	اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧
٢٤٨	نقض هذا الاتفاق
٢٤٩	اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨
	استمرار الإنجليز فى سياستهم
	الاستعمارية بالسودان ومشروعات
٢٥٠	السودنة
	نظام المجلس التنفيذى والجمعية
٢٥٢	التشريعية
	الحركة الشعبية فى السودان لمقاومة
٢٥٣	هذا النظام
	بعثة المحامين المصريين إلى السودان

صفحة		صفحة	
٢٨٩	اتفاق جديد للأرصدة الاسترلينية	٢٩٧	أعمال هذه الوزارة
٢٩٠	الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة	٢٩٧	الانتخابات النيابية
٢٩١	المآخذ على هذه الوزارة	٣٠٠	أين إرادة الشعب؟
٢٩١	وزارة حسين سري الائتلافية	٣٠٠	استقالة الوزارة المحايدة
٢٩٣	أعمال الوزارة الائتلافية	٣٠٠	وتأليف وزارة النحاس
٢٩٣	انتهاء أجل المحاكم المختلطة		تعيين حسين سري رئيساً للديوان
٢٩٤	المآخذ على هذه الوزارة	٣٠٢	الملكي
٢٩٤	روح الائتلاف	٣٠٢	تعديلات في الوزارة
٢٩٦	وزارة حسين سري المحايدة		

الفصل التاسع

الوفد في الحكم - عودة الحكم المطلق

٣٠٣	سياسة الوفد في الأهداف الوطنية	٣١٤	الديوان الملكي
٣٠٦	سياسة الوفد الداخلية	٣١٥	الانتخابات البريطانية
٣٠٦	إخلافه عهده في مكافحة الغلاء		تعيين السير رالف ستيفنسن سفيراً
	الاستثناءات الجديدة وإعادة	٣١٦	لبريطانيا في مصر
٣٠٦	الاستثناءات القديمة	٣١٦	رفع الأحكام العرفية
٣٠٧	اعتداء الوزارة على استقلال القضاء	٣١٧	الخطبة الملكية السعيدة
٣٠٧	محاولة إقصاء رئيس مجلس الدولة	٣١٨	القران الملكي
٣٠٩	اعتداء آخر على استقلال القضاء	٣١٨	اتفاق جديد للأرصدة الاسترلينية
٣٠٩	إقصاء النائب العام عن منصبه	٣١٩	عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد
٣١٠	الاعتداء على حرية الصحافة	٣١٩	مظاهر الحكم المطلق في عهد الوفد
٣١١	إفساء أداة الحكم	٣١٩	وصاية لا وكالة
٣١١	استغلال النفوذ والصفقات المريبة	٣٢٠	استلاب حق الشعب في الاختيار
٣١٢	إهمال المشروعات الإنتاجية	٣٢٠	الشعوة السياسية
٣١٣	الارتجال والدعاية	٣٢١	شروط عضوية البرلمان في نظر الوفد
٣١٤	بعض حوادث هامة	٣٢١	انعدام الرقابة البرلمانية
	استقالة حسين سري من رئاسة	٣٢٣	الانتخابات في عهد الوفدين

صفحة		صفحة
٣٣٧	الخاتمة	اضطهاد المعارضة وإقصاءها عن البرلمان
٣٤٤	مرحبا بالجهد	٣٢٤
٣٤٥	فهرست الجزء الثالث	٣٢٥
٣٥٤	للمؤلف	٣٢٦
		٣٣٣
		مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠
		عريضة المعارضة إلى الملك

* * *

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضة القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بدء انتهاء الحرب إلى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم .

الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاکمات الثورة ولجنة مندر . والحوادث التي لايسبها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة في مشروع مندر . والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح في القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي .

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى في الحياة .

شعراء الوطنية في مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطني . والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أمرواني وأعمال في البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا في البرلمان :

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الناصر أحمد عرابي :

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغاني : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حياة (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :

(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث :

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية إلى بداية

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)

مختاراتي من دواوين الشعراء في الجاهلية والإسلام .

١٩٨٩ / ٥٢٠٥	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٠٢-٢٦٩٩-٨	الترقيم الدولي

١ / ٨٦ / ٨٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)